

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٢
المعقودة يوم الأربعاء
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

الرئيس : السيد سيسي (السنغال)
ثم : السيد بيغار (إيرلندا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (تابع)
البند ٩٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين
والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.32
25 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في
نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني
في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official
Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة
لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (A/49/381، A/49/444، A/49/446، A/49/536) (تابع)

١ - الرئيس: بخصوص تنظيم أعمال اللجنة الثالثة، ذكّر بأن اللجنة قررت، بناء على توصية المكتب، النظر في الفترتين الفرعيتين (أ) و (هـ) في البند ١٠٠ من جدول الأعمال، المعنون "مسائل حقوق الإنسان" معا. ويمكن للوفود التي ترغب في ذلك أن تدلي ببيانات تتعلق أولهما بالفقرة الفرعية (أ) والثاني بالفقرة الفرعية (هـ) من البند ١٠٠. وسيتاح لكل متحدث إضافي يرغب في إلقاء كلمة في إطار الفقرة الفرعية (هـ) أن يفعل ذلك، بمقدار ما يسمح به الوقت المتيسر. وسيجرى تحديد المهل الزمنية لتسجيل أسماء المتحدثين الراغبين في التكلم في إطار هذه الفقرة الفرعية ولتقديم مشاريع المقترحات إلا بعد أن ينظر المكتب في هذه المسألة.

٢ - السيدة زكريه (ماليزيا): قالت إنها ترى، على غرار منسق السنة الدولية للسكان الأصليين - الذي يرد تقريره النهائي في الوثيقة A/49/446 - أنه لا يمكن أن نأمل في أن يجري في ١٢ شهرا تغيير جذري لحالة الجماعات المحلية الأصلية، وذلك بشكل خاص نظرا إلى ضالة الموارد التي تيسر جمعها. ولئن صح ذلك، فمن الصحيح أيضا أن الأنشطة التي بدأ تنفيذها في إطار السنة الدولية قد ساهمت في تطوير العقلية وتوعية المجتمع الدولي بالمشاكل المطروحة أمام هذه الجماعات.

٣ - وأضافت قائلة إن ماليزيا نظمت، في إطار السنة الدولية، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في كوالالمبور، حلقة دراسية دولية تناولت السكان الأصليين، كان هدفها يتمثلان في تطوير العقلية والحصول على تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ونظر خبراء مسائل الشعوب الأصلية للبلدان الـ ٢٤ التي شاركت في هذه الحلقة، في وثائق عمل كانوا قد أعدوها، وهي تتناول موضوعات تتعلق بالجماعات المحلية المستهدفة ككل، أو بجماعات محلية تعيش في بعض مناطق بلدان آسيا وأمريكا. وضمّت المناقشات في تقرير صدر من فترة وجيزة.

٤ - وتابعت قائلة إن إعلان وبرنامج عمل فيينا، عند التوصية بإعلان عقد دولي للشعوب الأصلية، أوضحا أن البرامج التي يتعين تنفيذها في إطار العقد ينبغي أن تكون ذات اتجاه محدد، وأن تعد بالتنسيق مع الشعوب المعنية، وأن من الأمور الهامة إنشاء صندوق تبرعات للعقد الدولي والتفكير في إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في إطار العقد.

(السيدة زكريه، ماليزيا)

٥ - تم أردفت أن الأمين العام، على إثر الاجتماع التقني المعني بالسنة الدولية والعقد الدولي للسكان الأصليين الذي نظمه الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، المعين منسقا للعقد الدولي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٤٨، في جنيف، في شهر تموز/يوليه ١٩٩٤ - قد أعد تقريراً أولياً عن برنامج أنشطة مفصل للعقد الدولي للسكان الأصليين (A/49/444). ويرى وفد ماليزيا أنه يمكن تحسين برنامج العمل هذا. فالفقرات الثماني في الصفحة الأولى من المرفق الأول للوثيقة المذكورة تحدد أهدافاً مفصلة في تعميمها. والواقع أنه لا يحدد أهدافاً ينبغي تحقيقها في إطار برنامج العمل المقترح إلا الفقرتان ٤ و ٧ من الجزء ألف، مع العلم بأن هناك تداخلاً بين الفقرتين ٥ و ٦، اللتين ينبغي الجمع بينهما في فقرة واحدة. أما الجزء باء من المرفق الأول، فينبغي أن يبين كيف تنسق أنشطة مختلف المشاركين تبعاً لهذا أو ذاك من الأهداف المحددة بغية تسهيل تحقيقه.

٦ - وهكذا فإن الهدف موضوع الفقرة الأولى من الجزء ألف في المرفق الأول عام بصورة مفصلة. ولا يمكن إلا أن يمثل الهدف الممثل للعقد الهدف الذي ينبغي أن تستمد منه جميع الأهداف الثانوية، أي حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية، والصحة، والثقافة، والتعليم، فضلاً عن إنشاء المؤسسات والآليات اللازمة والمحفز الدائم المشار إليه في القرار ١٦٣/٤٨. ويمكن من ثم للجزء باء أن يعرض استراتيجية لتنفيذ كل من الأهداف الثانوية، بفضل قيام شتى المشاركين المعنيين بهذا الهدف أو بذاك بتنفيذ برامج محددة. ويصبح من الممكن بعد ذلك توزيع الأدوار وتحديد الفترات الزمنية اللازمة لتحقيق كل من الأهداف، مما سيكون من شأنه أن يبسط إلى حد بعيد متابعة الأنشطة وتقييمها.

٧ - وأردفت أن الأمر على غرار ذلك فيما يتعلق بالفرع ثانياً من الوثيقة، المخصص لأنشطة أجهزة الأمم المتحدة. ويدرك وفد ماليزيا أن هذه الأجهزة تعد برامج أنشطة تتفق مع ولاية كل منها، ولكن لن يحول دون تداخل الأنشطة إلا التنسيق وحده.

٨ - واستطردت قائلة إن وفد ماليزيا لا يرى السبب الذي ينبغي من أجله للجمعية العامة أن تعتمد برنامج أنشطة قصير الأجل للعقد، في حين أن برنامج الأنشطة بحد ذاته لم تنظر فيه رسمياً بعد اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، ولا شك في أن من المناسب اتخاذ تدابير مؤقتة للعام ١٩٩٥، لكن المشروع الوارد في المرفق الثاني للوثيقة قيد النظر متفكك بشكل مفرد، فهو يكتفي مثلاً بأن يذكر، من قبيل الأنشطة، اجتماعات يتعين أن تعقد في عام ١٩٩٥ في إطار أعمال مركز حقوق الإنسان. إن من رأي وفد ماليزيا أن السنة الأولى للعقد ينبغي أن تكون فرصة للاضطلاع بأنشطة إعلامية وإقامة شبكة لمختلف المشاركين. (السيدة زكريه، ماليزيا)

٩ - ثم أبدت المتحدثة تحفظات كذلك بصدد توزيع الموضوعات تبعاً للسنوات، هذا التوزيع المقترح في الفقرتين ١٣ و ١٤ وفي المرفق الثالث من الوثيقة نفسها، وقالت إنها ترى من الأفضل الاختصار على موضوع عام واحد، وتركيز الجهود على عدد كبير من الأهداف المحددة، القابلة للتحقيق.

١٠ - وفيما يتصل بتمويل أنشطة العقد الدولي، قالت إن وفد ماليزيا يحذر من الممارسة القائمة على تمويل هذه الأنشطة باقتطاع أموال من الموارد المخصصة لأنشطة أخرى. أما مسألة تكاليف الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها في إطار العقد، فإنه يجدر إعداد برنامج عمل، تحدد أهدافه بوضوح وتُنسق بين أجزائه تنسيقاً حسناً، وذلك لتحديد تقديرات مالية جديدة بالثقة.

١١ - وأخيراً، قالت إن وفد ماليزيا يرى ما يراه الأمين العام من أن العقد ينبغي أن يستبقي موضوع مشاركة الشعوب الأصلية في إعداد البرامج التي يجب أن تنفذ في إطار العقد. وينبغي كذلك أن يولى هذا المشروع بعداً يربطه بالتنمية، مما سيكون، من جهة ثانية، موافقاً للتوصيات المتعلقة بعمل المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان ويوسع نطاق العمل الرامي إلى تثبيت حقوق السكان الأصليين.

١٢ - السيد كوزي (أوكرانيا): قال إنه لما كان لم يبق إلا ثلاثة أسابيع قبل بدء العقد الدولي للسكان الأصليين، الذي أوصى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بإعلانه والذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ١٦٣/٤٨، يجب أن ندرك بوعي عميق أنه بالرغم من تعقيد مشكلة حماية حقوق السكان الأصليين والأقليات الوطنية فهذه المشكلة ليست غير قابلة للحل: فإن لدى المجتمع الدولي الوسائل اللازمة للتغلب على ما بين أعضائه من خلافات في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة. ومن الأهمية بمكان توطيد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في فيينا وتنفيذ أحكام الإعلان وبرنامج عمل فيينا، ولا سيما ما يتعلق من تلك الأحكام بالسكان الأصليين.

١٣ - وأضاف أن على أوكرانيا بوجه عام وجمهورية القرم بوجه خاص أن تواجه مشكلة الحماية الاجتماعية للسكان النازحين، العائدين إلى شبه جزيرة القرم. ومن المتوقع أن تشهد القرم عودة ما يتجاوز ٥٠٠ ألف من تتر القرم واليونانيين والأرمن والألمانيين وممثلي قوميات أخرى كانوا ضحية الإبعاد القسري بحكم سياسة وطنية سابقة. وقد عاد فعلاً أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ منهم. وأنشأت الحكومة الأوكرانية صندوقاً لهؤلاء السكان. إن عائق أوكرانيا وجمهورية القرم ينوء بالعبء السياسي والمالي والإداري وغيرها، الذي تمثله إعادة توطين هؤلاء السكان. والافتقار إلى الموارد لا يتيح حل هذه المشكلة حلاً سريعاً، مما يولد توترات اجتماعية خطيرة في القرم. وبالتالي، فإن هذا البلد يتوقع تلقي مساعدة من الأمم المتحدة

(السيد كوزي، أوكرانيا)

والمنظمات الإقليمية، فضلاً عن روسيا وأوزبكستان وكازاخستان، وهي البلدان التي كان هؤلاء السكان يقيمون فيها على الرغم منهم.

١٤ - وأردف قائلاً إن وفد أوكرانيا يرى أن فكرة تنظيم مشاورات على الصعيد الإقليمي مع السكان الأصليين مفيدة جداً. وقد تعاونت أوكرانيا تعاوناً وثيقاً مع المفوض السامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعني بالأقليات الوطنية، والذي قام بزيارة أوكرانيا ثلاث مرات في مدة لم تبلغ العام. ولا بد لاقامة علاقات مع منسق العقد الدولي من أن تعزز الطابع الإيجابي لهذه المشاورات.

١٥ - ومضى يقول إن المؤتمر الدولي، الذي تم تنظيمه بمبادرة الأمم المتحدة والإدارات العامة لأوكرانيا، والذي عقد في كييف، يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تحت شعار "برنامج الأمم المتحدة لدمج سكان القرم التتار والأقليات الإثنية"، قد ضم ممثلي ١١ بلدا مصمما على دعم البرنامج. وهذا البرنامج الذي يمتد على فترة خمس سنوات، من المقرر أن يبدأ في مطلع عام ١٩٩٥، وأن يكلف ما يناهز ١٥ مليون دولار.

١٦ - واستطرد قائلا إن أوكرانيا، التي احتفلت منذ فترة وجيزة بالذكرى الثالثة لاستقلالها، تدرك كل الإدراك أن مشكلة الأقليات الوطنية والشعوب الأصلية يجب أن يتم التصدي لها من جميع جوانبها. وفي سبيل ذلك، أنشأت أوكرانيا وزارة مكلفة بالمسائل المتصلة بالقوميات، وأعدت برنامجا وطنيا لضمان حقوق الأقليات الوطنية. وإعلان حقوق مختلف قوميات أوكرانيا وقانون الأقليات الوطنية في أوكرانيا - اللذان أقرتهما السلطة التشريعية في أوكرانيا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ على التوالي، يوافقان كل الموافقة المعايير المعترف بها دوليا في هذا المجال.

١٧ - وأضاف يقول إن الأوكرانيين يرون أن السكان الأصليين، إذا كانوا ممثلين في مختلف المحافل التي تعنى بهم، سيساهمون في الحياة الدولية على نطاق أوسع. ولذلك شارك سكان القرم التتر في أعمال الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لمكافحة التمييز وحماية الأقليات، التابعة للجنة حقوق الإنسان.

١٨ - ثم بيّن أن وفد أوكرانيا يرى، شأنه في ذلك شأن الأمين العام في تقريره A/49/444، أن أجهزة الأمم المتحدة التي تقوم بحكم ولايتها بالاهتمام بحالة السكان الأصليين، ستكون في وضع أفضل لتخطيط وتنفيذ برامجها إن هي اطلعت بصورة أفضل على مشاكل هؤلاء السكان وإن هي أولتها مزيدا من الاعتبار. (السيد كوزي، أوكرانيا)

ومن هنا أهمية المهمة المسندة إلى منسق العقد الدولي في مجال الإعلام والاتصال فيما يتعلق بمشاكل التنمية، والبيئة، والصحة، والتعليم، وحقوق الإنسان.

١٩ - وأخيرا قال إن مشروع برنامج عمل العقد الدولي للسكان الأصليين وثيقة تتسم ببالغ الأهمية. وستكون لاعتماد هذا البرنامج وتطبيقه آثار بعيدة المدى في الجهود المبذولة لحل ما للسكان الأصليين من مشاكل ملحة.

٢٠ - السيد كويستاس (غواتيمالا): أبدى تأييده للعقد الدولي للسكان الأصليين، الذي يجب أن يكون، على غرار السنة الدولية للسكان الأصليين، فرصة للتعرف بصورة أفضل على هؤلاء السكان وتحقيق الاتحاد والتعاون بين مختلف قطاعات المجتمع الذي ينتمي إليه السكان الأصليون.

٢١ - وأضاف أن برنامج أنشطة العقد الدولي الطموح، الذي اقترحه الأمين العام في تقريره A/49/444، جدير بتأييد الدول الأعضاء لأنه موافق لروح قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤٨، وهو يبين كيفية تحسين الاتصال بين الأمم المتحدة والسكان الأصليين. وفي سبيل تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز التعاون الدولي بغية حل المشاكل

المطروحة أمام الجماعات الأصلية في مجالات مثل حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية، والتعليم والصحة، يجب أن يفسح برنامج أنشطة العقد مجالا هاما لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل هذه المشاريع المحلية، كما يجب على أجهزة الأمم المتحدة أن تستعين بحكومات البلدان التي يقيم فيها هؤلاء السكان. وتوافق غواتيمالا في هذا الصدد على اقتراح الأمين العام الرامي إلى تعيين موظف مكلف بجمع الأموال اللازمة للعقد، وكذلك على اقتراحه بإنشاء قاعدة بيانات ومركز توثيق لتسهيل البحوث المتعلقة بالسكان الأصليين وتوفير مصدر لمعلومات قيمة. ولا شك في أنه يجب تحسين التعاون والتنسيق بين السكان الأصليين وأجهزة الأمم المتحدة. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة أن تساهم في العقد، بالتعاون في الأنشطة المضطلع بها في مجال اختصاصها.

٢٢ - واستدرك قائلا إن مسؤولية اعتماد خطط ترمي إلى تحقيق التنمية المتكاملة للسكان الأصليين تقع على عاتق الحكومات في المقام الأول. وغواتيمالا نفسها، وهي بلد متعدد الثقافات، غني بتراث المايا والاسبان الهام، اتخذت تدابير عملية، ضمن حدود وساطها المتواضعة، لصالح هؤلاء السكان ولا سيما في مجال التعليم، الذي توليه اهتماما خاصا. ووفقا لدستور البلاد، تلقى مواد التعليم بلغتين في المناطق التي (السيد كويستاس، غواتيمالا)

يقطنها السكان الأصليون بأعداد كثيفة، وهناك قيد الدرس خطط لتكييف مضمون التعليم بما يلائم احتياجات الجماعات المحلية التي يستهدفها. وفي إطار لا مركزية نظام التعليم، تتيح الحكومة للمدرسين من المايا إمكانية وضع المناهج الدراسية ووسائل الإيضاح التربوية الخاصة بهم. وقد أنشأت أيضا لجنة وطنية كلفت بتحديد استراتيجيات في مجال تعليم السكان الأصليين وثقافتهم. وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، أنشئ كذلك صندوق للسكان الأصليين على إثر مشاورات أجريت مع السكان الأصليين بخصوص البنية الهيكلية التي ينبغي أن ينظم هذا الصندوق بها، وذلك لك يتاح له تمويل مشاريع تنمية متكاملة لصالح هؤلاء السكان. وخصصت الحكومة للصندوق اعتمادات من ميزانية السنة المالية الجارية والسنة المقبلة.

٢٣ - ثم بيّن أن دولة غواتيمالا تحترم وتحمي العادات وأشكال التنظيم التقليدية ولغات مختلف المجموعات الإثنية من أصل المايا التي تشكل غواتيمالا. على أن إطار التنوع الثقافي مجال محدد بدقة، تزمع دولة غواتيمالا أن تمارس عليه سيادتها بلا أي اعتراض ممكن. وبدلا من أن يشكل هذا موطن ضعف، فهو يمنح غواتيمالا القوة التي تجعل منها أمة لا تقبل التجزئة.

٢٤ - وختاما، رحب ممثل غواتيمالا بقرب بدء العقد الدولي للسكان الأصليين، وأعرب عن أمله في أن يكون هذا العقد مناسبة لهؤلاء السكان للمساهمة بمعارفهم في حل المشاكل الكبرى القائمة حاليا.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/C.3/49/L.14، و L.15 و L.16) (تابع)

مشروع القرار A/C.3/49/L.14

٢٥ - السيد كاستبرغ (السويد): قال في معرض تقديمه لمشروع القرار A/C.3/49/L.14، المعنون "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" باسم مقدمي المشروع الذين انضم اليهم النيجر ونيوزيلندا وغينيا بيساو والرأس الأخضر، أنه لا يمكن اتقاء المنازعات وتسويتها فضلا عن إحلال سلم دائم، إلا إذا تم وضع نهج شامل يقوم على أساس اتخاذ المبادرات السياسية والدبلوماسية، كما يقوم على الشروع في عمليات لحفظ السلم وأنشطة تتعلق بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن المساعدات الإنسانية أنقذت كثيرا من الأرواح وأفادت في اتقاء بعض النزاعات أو في حلها. ولكن يمكن استخدام هذه المساعدة بسهولة لكي يبرر أحيانا عجز أو تلكؤ البلدان المتأثرة بالنزاعات والمجتمع الدولي، عندما يتعين التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات. ولم تظهر يوما بهذا الوضوح (السيد كاستبرغ، السويد)

ضرورة تعزيز الوسائل المتوفرة للمجتمع الدولي لمواجهة هذا التحدي. ولذلك، فلا بد من اللجوء في أحيان كثيرة إلى مصادر خارجية غير المفوضية وغير اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي. وهناك نهج شامل، متكامل ومنسق للأمم المتحدة، فيما يتعلق بالتصدي للنزاعات، لم يتجاوز بعد الطور الأولي لتجسيده. إن مشروع القرار قيد النظر، مع أنه يتناول أساسا أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجه الاهتمام إلى جميع ضروب المسائل التي يجب تناولها في محافل حكومية دولية أخرى.

٢٧ - ومضى يقول إن اللجنة التنفيذية للبرنامج تسعى إلى مواجهة الزيادة الهائلة لعدد المحتاجين إلى حماية دولية. ففي غضون عام واحد، شردت عدة حالات طوارئ جديدة ما يتراوح بين ٤ و ٥ ملايين بالإضافة إلى المشردين قبلهم. وعلى مدى أيام قلائل، لم ينج ملايين الأشخاص إلا لأنهم لا ذوا بالفرار. ويؤكد مشروع القرار قيد الدرس ضرورة النظر من منظور أوسع نطاقا في حماية المعرضين للخطر والمساعدة التي ينبغي تقديمها اليهم، وذلك، على سبيل المثال، للتصدي لمشكلة التشرد غير الطوعي لبعض الأشخاص داخل بلادهم نفسها. ويدعو مشروع القرار كذلك المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى تنسيق الأنشطة تنسيقاً وثيقاً، للاهتمام بطريقة متسقة وتعاونية بأنشطة المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية. وهو يبرز ضرورة تحسين تدابير الوقاية التي ينبغي اتخاذها للحيلولة دون التكرار المستمر لحالات مأساوية، تشهد نزوحاً ضخماً للسكان، ويذكر بأن المفوض السامي مسؤول كذلك عن الاهتمام بعد يمي الجنسية. وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد مشروع القرار قيد النظر بتوافق الآراء.

٢٨ - وقال ممثل السويد أخيراً إن هنالك بلدان طلبا إليه التحدث باسمهما لاقتراح أن يستعاض في الفقرة ١٢ من المنطوق، عن كلمة "الضروري" بعبارة "جهد طاقتها"، وأن تضاف، في الفقرة ٢٢، عبارة "والبلدان النامية"، بعد "أقل البلدان نمواً".

٢٩ - السيد بيغار (أيرلندا) نائب الرئيس، يتولى الرئاسة

مشروع القرار A/C.3/49/L.15

٣٠ - السيد خير (الأردن): قدم مشروع القرار A/C.3/49/L.15 المتعلق بالنظام العالمي الإنساني الجديد، وأعرب عن أمله في أن يعتمد بدون تصويت، بسبب ما يتسم به من أهمية وطابع إنساني.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠